ـــــايير والتجليات

التحريض الإسرائيلي بتجلياته المتعددة، والتي تطال التعليم، والعقائد، والإعلام والرموز والطرح السياسي، ما هو إلاّ نتاج لإفشال أيهود باراك المتعمد لمباحثات «كامب ديفيد»، والذي بدوره نتاج منطقي لنزعة العصف الفكري الذي مارسها أيهود باراك للتغطية على تهربه من الإيفاء باستحقاقات السلام. ولم يكن لجوء أيهود باراك إلى احتياط اليمين الإسرائيلي تحت يافطة الإجماع الوطني إلاّ الانتقال من مواقع الترويج الدعائي الإسرائيلي لأطروحات شمعون بيريس حول الشرق الأوسط الجديد، إلى ساحة التحريض السافر والتهييج الفاشي العنصري ضد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

إن فدية الفرصة الأخيرة، ترافقت مع وثيقة جهاز الأمن العام الإسرائيلي بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والمعنونة «ياسر عرفات... ذخر أم عبء»، والتي جاءت حافلة بكل مفردات التحريض الفاشي من شاكلة: «أفعى»، «مجرم مقيت»، «كذاب عضال»، «رجل انقضى زمانه»، و«خائن»، وغيرها من مفردات الحقد الاستعماري العنصري.

تجليات التحريض السافر

يخطئ من يعتقد أن الإعلام الحكومي الإسرائيلي يقف وحده في ساحة التهييج العدائي ضد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وقيادته ورموزه وثقافته الوطنية، فالعديد من المؤسسات والصحف ومراكز الأبحاث والدراسات وامتدادات المنظمة الصهيونية الأميركية، تدلي بدلوها وتخضع الجمهور الإسرائيلي لروايتها وأطروحاتها واستنتاجاتها ولرؤيتها السياسية في إقصاء الحركة الوطنية وإحداث فراغ سياسي في الأراضي الفلسطينية.

ويتجسد التحريض الرسمي الإسرائيلي في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الشبكة العنكبوتية، وهي كوزارة متخصصة لا تفرد إلاّ حيزاً بسيطاً لتخصصها الذي عرفت به كوزارة الخارجية، باب الاتصالات الدبلوماسية، أما الباب الثاني فله الحيز الكبير ولعنوانه «الإرهاب الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي» عناوين فرعية فيها المواقف الأيديولوجية «أجوبة لأسئلة تطرح دائماً»، ومواقف سياسية ذات أبعاد أيديولوجية «المناطق المتنازع عليها»، الحقائق المغفلة عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً «من في البداية .. الاحتلال أم الإرهاب»، وأيضاً تغطيات أرشيفية وإحصائيات رقمية، وباب آخر تحت عنوان الإرهاب في لبنان.

أما مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ففي مكتبه الصحافي خمسة أبواب، والباب الرابع يحمل عنوان إسرائيل تتعرض لهجوم، وفيه قائمة يومية، والباب الخامس بعنوان تقرير خاص /داني نافيه، ويتعلق بتحريض وتعليم الأطفال الفلسطينيين باتجاه الكراهية واللاسامية والعنف في السلطة الفلسطينية.

التحريض السياسي

يتمركز التحريض السياسي الإسرائيلي حول اللحظة السياسية الراهنة فالحكومة الإسرائيلية التي وضعت قائمة تحفظات طويلة على «خارطة الطريق»، وواصلت خرق الهدنة المعلنة، واستمرت باستهداف قيادات وكوادر العمل الوطني الفلسطيني في محاولة لإعادة صياغة السلطة الوطنية بما يتفق مع أطماعها الكولونيالية. وجاء قرار «إزاحة العقبة التي يمثلها عرفات» في هذا السياق.

وهذا ما أكد عليه يوفال ستينيز، رئيس لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، الذي قال: لسنا بحاجة للتحدث مع «أبو علاء» لأنه يترأس مؤسسة تؤيد بالمطلق الإرهاب، وهي سوف تستمر كذلك، إن قيادة م.ت.ف التي حضرت من تونس يجب أن تطرد، وذلك من أجل خلق فراغ يقود إلى انتخابات جديدة، وقيادة تعمل تحت تأثير هذه الدروس التاريخية.

إن الحكومة الإسرائيلية التي سمحت لنفسها باتخاذ قرار مبدئي بإزاحة عرفات، وقام أيهود أولمرت بالتبشير بنهاية السلطة الفلسطينية من خلال مقالته المعنونة «نهاية خارطة الطريق» والمنشورة في صحيفة وول ستريت جورنال والتي أبرزها موقع المركز المستقل للأبحاث الإعلامية «ايمرا»، حيث يقول أولمرت: لن نسمح لأنفسنا بالاعتقاد بمقولة أن المعتدلين على الجانب الفلسطيني قادرون على بسط السيطرة على المجموعات الإرهابية، ذلك لأن وجود المجموعات المتناثرة وغياب القيادة المركزية قد قلصت السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه لبنان في ذروة الحرب الأهلية التي مرت بها، بكل بساطة لا توجد شخصية فلسطينية براغماتية ومسؤولة قادرة على ملء الفراغ القيادي ومواجهة «حماس» والإرهابيين الآخرين.

غير أن مورتون كلين، رئيس المنظمة الصهيونية الأميركية يذهب إلى أبعد من ذلك حين قال: أن العقبة الرئيسية في طريق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تكمن في حقيقة وجود تراث كراهية اليهود، ووجود تراث العنف الذي يغطي مجمل المجتمع الفلسطيني، ويتركز في نظام التعليم والمعسكرات الصيفية، والإعلام، ووزراء الحكومة الفلسطينية، وأعضاء المجلس التشريعي. إن التخلص من عرفات ما هي إلا خطوة صغيرة في التعاطي مع قضية كبيرة جداً، ألا وهي غالبية الجيل الفلسطيني. إن إعطاء الفلسطينيين «الأرض الإسرائيلية» أو الأموال الأميركية لن يسهم في حل المشكلة في الحقيقة، بل يقود إلى نتائج وخيمة. إن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى فترة طويلة ومكثفة للتخلص من الكراهية والعنف على شاكلة المجتمع الألماني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي احتاج لمدى زمني طويل كي يتخلص من النازية، والفلسطينيون يحتاجون لسنوات وسنوات من التعليم باتجاه السلام والديمقراطية والتعايش.

www.zoa.org ٢٠٠٣/٩/٢٥.

التعليم الفلسطيني بعيون إسرائيلية

العيون الإسرائيلية لا تريد أن ترى في المقررات الفلسطينية ومنابع الثقافة الوطنية، إلاّ ما تريد أن تراه، ودون ذلك، فإن المعايير المتكاملة لا تنطبق على النظام التعليمي الفلسطيني، وبذلك يعتبر مخيباً للآمال لأنه أضاع الفرصة في تعليم أجيال المستقبل العيش مع إسرائيل بسلام.

يذهب مدير مراقبة الإعلام الفلسطيني، ايتمار ماركوس، إلى أبعد من ذلك في مخطوطته المعنونة «زراعة بذور الحرب القادمة» الحقيقة حول المقررات المدرسة الفلسطينية، حيث يقول: إن رجال التعليم الفلسطيني اختاروا تضمين المقررات تراث الكراهية، أما مركز رصد تأثير السلام والذي أنشئ بأموال أميركية في العام ١٩٩٨ وأجرى مسحاً للمقررات الجديدة للصفين الثالث والثامن تحت عنوان «اليهود، إسرائيل والسلام في المقررات المدرسية الفلسطينية» ويتضمن المسح ... ذكر اليهود مرات عدة، وغالباً بطريقة سلبية وفي السياق التاريخي للصراع الراهن وهم يوصفون بالمضطهدين، قتلة، الذين لا يتورعون عن إجهاض السلام. لم يبذل جهد من أجل إبرازهم كأناس آدميين لهم حقوق وطنية وغير ذلك، وكذلك تم إبراز القدس كمدينة عربية خالصة، وعاصمة لفلسطين، ولم يذكر الوجود اليهودي ولا الأماكن التاريخية والدينية والوطنية. وأيضاً، يوجد جهد منظم في المقررات الفلسطينية بإصباغ صفة الشيطانية، ووصم إسرائيل والمؤسسة الإسرائيلية بالشر باعتبار أن قيام إسرائيل تسبب بالنكبة، وتدافع المقررات الفلسطينية عن التسامح تجاه أتباع الديانات الأخرى، ولكن عندما يأتي الأمر للتفاصيل والمناقشة، فإن التسامح محصور بالمسلمين والمسيحيين، ويخلص المسح إلى نتيجة مفادها... الجولة الثالثة من الإصدارات الفلسطينية ما زالت لا تتوافق مع المعايير التي وضعتها اليونسكو، ومع وجود بعض النقاط الإيجابية فيها، فإنها لا تحتوي على التثقيف بالسلام الحقيقي والمصالحة مع إسرائيل.

لماذا التجمع الديمقراطي الفلسطيني؟

حيدر عوض الله

تباينت ردود الفعل المصاحبة للإعلان الرسمي عن ولادة التجمع الديمقراطي الفلسطيني، بين متشكك، ومؤيد، ومعارض. وبلغ الأمر في بعض هذه الردود مستوى النعي المبكر لهذا التجمع، قياساً على كل المحاولات السابقة التي بذلت في هذا السياق. ولمعظم هذه الردود ما يسندها من تراث وتجارب الحركة الوطنية الفلسطينية التي كان ديدنها التبعثر والتشظي. وفي إطار هذا الموروث، نضجت وتضخمت في بعض الأوساط السياسية والثقافية أداة قياس السلف على الخلف، وتضخمت ضمن هذه الثقافة، الحكمة بأثر رجعي. وبما أن العمل السياسي والذاكرة السياسية الفلسطينية، قربة مثقوبة، ولا مكان فيها للتراكم واكتساب الخبرات والتجارب، صارت كل محاولة في هذا الاتجاه أو ذاك مقياساً للفشل، لا مقياساً للتراكم باتجاه الهدف على الرغم من النكوص والتعثر.

لقد ظل العقل السياسي الفلسطيني أسيراً لرؤى ومفاهيم مبسطة، ساهمت مرحلة التحرر الوطني ولا تزال في إبقائه أسيراً للتبسيط. ويبدو أن التركيبة الذهنية للوعي الموروث، والذي لا يأنس للرؤية المركبة والمتناقضة، ويفتتن بالأحكام القاطعة ذات المعادلات البسيطة، والبعيدة عن التعقيد، قد عمقت هذه الرؤية، وأعطتها بعداً فلسفياً قائماً على معادلة، تفترض استحالة الاصطفاف السياسي والاجتماعي في ظل مرحلة التحرر الوطني، حتى ولو كانت وظيفة هذا تعميق المحتوى النضالي لهذه المعركة. فالتراتب الميكانيكي، الذي يرهن الاصطفاف في داخل الحركة الوطنية الفلسطينية بإنجاز كل مرحلة على حدة، يدلل بصورة ملموسة على عدم النضج الذي يخيم على العقل السياسي، كما يخفي مصالح متناقضة ومعقدة لهذه الرؤية التي تتسلح «بدماغوجيا» الوحدة الوطنية، طارحة من حساباتها مدلول وأهداف وبرنامج هذه الوحدة. فالفصل المتعمد بين الهدف وآلياته الاجتماعية والسياسية لم يورثنا إلا الإخفاقات المتكررة، بل وبدأ يجهز بصورة منظمة على الهياكل المؤطرة لهذه الوحدة. ومع هذا، فقد أخذت هذه الفلسفة السياسية لطبيعة الصراع وقواه المحركة كل الوقت لإثبات وجاهة فشلها، بعد أن أغرقت الوضع الفلسطيني في مستنقع الضعف، وتحلل عناصر القوة، ومكنت شريحة اجتماعية محدودة من فرض فلسفتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الشعب الفلسطيني بأكمله.

وعلى الرغم من الانعطافة البارزة التي حدثت على القضية الوطنية، بقيام السلطة الوطنية على أجزاء من الضفة والقطاع، والدور الذي أنيط بها بحكم موقعها السياسي الجديد، وما أسفر عنه من سياسات اقتصادية واجتماعية وإدارية مست بصورة مباشرة مصالح فئات وقطاعات اجتماعية واسعة، خالقة في إطار هذا النشاط «السلطوي» تناقضات وتغييرات مؤثرة في النسيج الاجتماعي، فإن الفلسفة ذاتها لا تزال تتحكم في النشاط السياسي العام للحركة الوطنية، وتقعدها عن تأطير كتل اجتماعية تتعرض للسبي والتهميش، بسبب انعدام الطليعة المؤثرة والمجمعة لها. لقد تعرض المجتمع الفلسطيني، خلال السنوات المنصرمة إلى خلخلة بنيوية عميقة في تركيبته الاجتماعية، وهذه «الخلخلة» لم تأت ثمرة لتطور طبيعي أنضجته آليات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ليعكس نفسه في إعادة اصطفاف، تبدأ بالتفكك كمقدمة لولادة اصطفافات ذات وظيفة سياسية، بل جاءت ثمرة لنشاط سياسي أدته السلطة، حلل وبهّت بصورة متسارعة، من الأطر التنظيمية والسياسية والاجتماعية والخدمية التي أبدعها الشعب الفلسطيني وحركته السياسية في نضاله التحرري، والتي حافظت، إلى حد بعيد، على استمرارية هذا النضال الوطني، وتواصله، بل وأدى ابتعاد القيادة الفلسطينية التقليدي عن العمل المؤسساتي، إلى إعادة تفعيل الأدوار، العشائرية والعائلية، ما ساهم في تفتيت البعد السياسي للتجمعات الشعبية من جهة، وإزهاق روح الحزب السياسي ? العمل السياسي ? باعتباره الإطار التنظيمي الأوحد القادر على تجميع وتكتيل القوى في مهام وبرامج ذات طبيعة شمولية على مستوى الوطن من جهة أخرى.

لقد سرّعت هذه السياسات، بولادة شريحة بيروقراطية طفيلية، بجناحين، عسكري، ومدني، مثلت تحدثاً إضافياً على الصعيد الوطني والاجتماعي، ويبدو أن حيازة السلطة والمال، قد نقل القيادات الرسمية والعسكرية من حالة التمايز والتنوع الاجتماعي الذي فرضته المنابع والروافد الاجتماعية للثورة وتعددها، إلى كتلة اجتماعية متجانسة ومتماسكة، بحكم آليات وأدوات الهيمنة التي مكنها منها الوضع الجديد، وبحكم غياب وبهوت الحزب السياسي القادر على تنظيم الفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من هذه الشريحة كذلك، ناهيك عن غياب القوانين والدساتير المنظمة لهذا الصراع.

لقد وجد المجتمع الفلسطيني نفسه أمام وضع بالغ التعقيد، بسبب التداخل الشديد الذي فرضته العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني، والذي كان من أبرز نتائجه قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي اعتبر قيامها نقلة نوعية على طريق تجسيد الهوية الكيانية للشعب الفلسطيني، ونقلة مادية ملموسة في الصراع الوطني الفلسطيني. وكان لهذه النقلة أن تشكل قفزة في التراكم النوعي لموازين القوى، واختراقاً مهماً لمعادلة الصراع الفلسطيني والعربي ? الإسرائيلي، إلا أن أداء الحكومة الفلسطينية وسياساتها اللاحقة، سواء فيما يتعلق بإدارة الصراع السياسي التفاوضي، أو بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وكل الوظائف ذات الطبيعة الدولاتية، شكلت انتكاسة ملموسة للوضع الداخلي، وأضافت أعباء ثقيلة على النضال الوطني التحرري نفسه، وعمقت حالة التشرذم والانقسام، وليس الفرز، في الحركة السياسية. وبرز واقع أخذ يؤثر سلباً على الروح المعنوية للشعب الفلسطيني، من خلال التحكم، والتوظيف البراغماتي الضيق لطاقاته النضالية وإغراقها بحس الخلاص الفردي، وبأعباء اللهاث وراء لقمة العيش، ما ثلم تطلعها إلى حلم ظل يشكل منجماً لتضحيته، حلم قيام دولة عصرية متمدنة، تشكل تعويضاً وتتويجاً لتضحياته، بسبب الفساد الذي أتى على موارده الشحيحة والفهلوة السياسية في إدارة الصراع مع العدوان الإسرائيلي المتواصل.

إن فك «أحجية» العمل السياسي الفلسطيني الراهن، يتطلب فهماً جديداً لسقف وبرنامج وآلية التحالفات، التي يجب أن تستند إلى رؤية جدلية خلاقة للتداخل المدهش بين النضال التحرري، والنضال الديمقراطي، كما يتطلب رؤية جديدة لمفهوم «الوحدة الوطنية» وتمييزاً واضحاً للسلطة والحكومة التي تديرها وهو تمييز غير مفتعل على الإطلاق، ينطلق من حقيقة أن غياب الدولة الكلاسيكية بمؤسساتها، قد أعطى للسلطة هذا البعد، وإن يكن بعداً جزئياً وما انطبق على م.ت.ف باعتبارها التجسيد المعنوي للهوية الوطنية الفلسطينية، ينطبق على السلطة باعتبارها تجسيداً مادياً غير مكتمل للكينونة الفلسطينية. لقد جرى خلط حتى الآن، وبغض النظر عن تنوع دوافعه للسلطة والحكومة، بهدف تعويم الصراع السياسي والاجتماعي مع سياساتها، تحت عنوان ضرورات مرحلة التحرر الوطني.

إن إدارة الصراع السلمي والجماهيري، مع سياسات الحكومة، تتطلب موازنة تقاس«ببيض النمل»، تأخذ بعين الاعتبار محاذير الانزلاق إلى صراعات داخلية (عقيمة)، أي غير مثمرة، تذهب نتائجها ربحاً صافياً لجيوب الاحتلال، وبين ضرورات مواجهة هذه السياسة والشريحة التي تقودها، لوضع الحلم الفلسطيني الوطني والاجتماعي على سكته الصحيحة.

ومثل هذه الإدارة للصراع لا يمكن أن تخاض إلا بقوة سياسية قادرة على توحيد الجهود والطاقات المتشرذمة، على المستوى الوطني في الداخل والخارج، وميزة التوحيد هذه لا يتحلى بها إلا الكيان السياسي، باعتباره أرفع أشكال التنظيم الاجتماعي.

خلاصة متسائلة

إن تسليم الأوساط السياسية والاجتماعية، بالتداعي الكبير الذي تشهده الهياكل الوطنية المؤطرة للنضال الوطني الفلسطيني، وفي مقدمتها م.ت.ف، والتسويق المنظم لحالة الاستقطاب المفتعلة، في الساحة الوطنية، بين الحكومة المتحولة تدريجياً وبحكم الميكانزمات التي تفرضها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حزب لا يزال الصراع فيه مستمراً، بين التيار الوطني، الذي يضعف بصورة ملحوظة والتيار البيروقراطي ? الطفيلي، بجناحيه العسكري والمدني والذي يقوى باستمرار وبين الحركة الإسلامية التي تملك برنامجها السياسي والاجتماعي الواضح، وغير القابل للتأويل. وبين هاتين القوتين هناك قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية عريضة مهمشة تفتقر للتنظيم القادر على توحيدها وتأطيرها، لممارسة دورها وثقلها في الحياة السياسية، بحكم ضعف القوى السياسية الحالية على اختلاف تسمياتها من جهة، واستمرار ضيق الأفق التنظيمي وحسابات صغيرة أخرى، تحول حتى اللحظة دون توحيد وتأطير نشاطها وثقلها.